خدمات أكاديمية
كفاءات وطنية
معايير عالمية
دراسة
للاستشارات والدراسات والترجمة
UNIVERSITY
drasah1
www.drasah.com
00966555026526
00966560972772
info@drasah.com

خدماتنا

شركة دراسة
للاستشارات و الدراسات والترجمة

- توفير المراجع العربية والأجنبية
- التحليل الاحصائي وتفسير النتائج
- الاستشارات الأكاديمية
- جمع المادة العلمية
- الترجمة المعتمدة

drasah1
info@drasah.com
00966555026526
00966560972772
drasah.com

دراسة
للاستشارات والدراسات والترجمة
تواصل معنا
00966555026526
00966560972772
متواجدون على مدار الســـاعة

DOI: https://doi.org/10.33193/JALHSS.87.2023.774
ISSN online: 2414 - 3383
ISSN print: 2616- 3810
مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
www.jalhss.com
Volume (87) January 2023
العدد (87) يناير 2023

الأبعاد الاجتماعية للمطلقين وعلاقتها بقضايا الطلاق في المجتمع السعودي

د. فيصل بن محمد المحارب
الأستاذ المساعد في قسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية، جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية، المملكة العربية السعودية

الملخص

هدفت الدراسة إلى التعرف على الابعاد الاجتماعية للمطلقين وعلاقتها بقضايا الطلاق في المجتمع السعودي. وقد طبقت هذه الدراسة على المراجعين لمحاكم الأحوال الشخصية في منطقة الرياض في المملكة العربية السعودية. وقد بلغ عدد أفراد العينة (2009) مراجع لمحاكم الأحوال الشخصية. تم استخدام منهج المسح الاجتماعي بالعينة. وتوصلت الدراسة فأن أغلب حالات الطلاق تقع في الفئات العمرية الصغيرة حيث تتراوح أعمارهم بين (20-30) سنة. وأوضحت الدراسة بأن اغلب الأزواج لا تربط بينهم صلة قرابة، وأن اغلب حالات الطلاق تقع بين الذين مستوى تعليمهم متوسط إلى متدني، وأيضا أن أغلب حالات الطلاق تقع بين حديثي الزواج، كما أن غالبية أفراد العينة ليس لديهم أبناء. كما بينت الدراسة بأن اغلب المراجعين للمحاكم الشخصية كان بغرض إثبات الطلاق ويليها دعوى فسخ النكاح ومن ثم دعاوى الخلع والنفقة. وأوضحت الدراسة بأنه لاتوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نوع قضايا الطلاق وبين جنسية المطلقين أو صلة القرابة بينهما وعمر الزوج أو الزوجة. كما انه لاتوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين أنواع الطلاق وبين صلة القرابة بين الزوج والزوجة، وأيضاً لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نوعية القضايا المنظورة في المحاكم وأنواع الطلاق القائم بين الزوجين.

الكلمات المفتاحية: الطلاق، المجتمع، الأبعاد، الأطفال، النفقة.

DOI: https://doi.org/10.33193/JALHSS.87.2023.774
ISSN online: 2414 - 3383
ISSN print: 2616- 3810
مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
www.jalhss.com
Volume (87) January 2023
العدد (87) يناير 2023

Social Outline Dimensions of Divorced people and Their Relationships with Divorce Issues in the Saudi Society

Faisal Mohammed Almuhareb
Assistant Professor - Sociology and Social Work Department, Imam Mohammed Ibn Saud Islamic University (IMSIU)

ABSTRACT

The study aimed to identify the social outline dimensions of divorced women and their relationship to divorce matters in the Saudi society. This study was applied to the clients of the Personal Status courts in the Riyadh region in the Kingdom of Saudi Arabia. The number of sample was (2009) clients to the Personal Status Courts. A sample social survey method was used. The study found that most divorce cases were in young age groups, which range age from (20-30) years. The study showed that most of the couples are not associated by kinship, and that most divorce cases are among those whose education level is intermediate to elementary, and also that most divorce cases are among fresh couples, and the majority of the sample members do not have children. The study also presented that most of the clients of the Personal Courts were for the purpose of showing divorce, followed by lawsuits for annulment (termination) of marriage, then lawsuits for khul' (Divorce at instance of wife who pays compensation) and alimony. The study demonstrated that there is no statistically significant relationship between the divorce cases type and the nationality of the divorced or the relationship between them and the age of the husband or wife. Likewise, there is no statistically significant relationship between the types of divorce and the kinship relationship between the husband and wife, and no statistically significant relationship between the quality of cases measured in the courts and the types of divorce between spouses.

Keywords: Divorce, society, outlines dimensions, children, alimony.

DOI: https://doi.org/10.33193/JALHSS.87.2023.774
ISSN online: 2414 - 3383
ISSN print: 2616- 3810
مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
www.jalhss.com
Volume (87) January 2023
العدد (87) يناير 2023

مقدمة:

إن الحياة العائلية للإنسان مرتبطة أساساً باحتياجاته البيولوجية والاجتماعية التي تفرضها ضرورات استمراريته ككائن بيولوجي واجتماعي، لذلك أتاح الارتباط الشرعي وهو الزواج لتنظيم هذه العلاقة، ومنذ مراحل التطور المبكر للبشرية، وهي تهتم بتنظيم الحاجة الجنسية وتكوين الأسرة لخلق توازن وسوية الحياة العائلية داخل إطار المجتمع الكبير علاوة على ضرورة التعاون والعمل المشترك الذي تفرضه آليات النمط الإنتاجي السائد وعناصره.

وبتكوين الأسرة وإقامة علاقة التفاهم والترابط بين أفرادها تتعايش مع نسيجها، وتغلفها الألفة والمودة والاستمرارية، وبفقدان التفاهم يحل الانفصال والتباعد، وبما أن القوامة في ديننا هي للرجال فإن به يبدأ الارتباط وبه يستمر أو ينتهي، إذا الرجل هو المالك الوحيد لأسرة قد اختار هو بداية الارتباط بها وامتلك فيما بعد حق الانفصال عنها بمسوغات ومبررات ثقافية تأثرت بمقومات الزواج نفسه.

إن مشكلة الطلاق من المشكلات التي لها تأثير سلبي على أي مجتمع، وينعكس آثارها على أفراد المجتمع وعلى وحدتهم ونموهم وتماسكهم، ويلاحظ ازدياد هذه الظاهرة في المجتمعات التي تعمل بها المرأة بكثافة، حيث تحصل على حرية واستقلالية تمكنها من التفكير باستطاعة العيش دون زواج.

والطلاق ظاهرة عالمية لا تخص مجتمعا دون آخر، والخطورة فيه تكمن في ارتفاع معدلاته، ومن هنا تكمن مشكلة هذه الدراسة في وصف مشكلة ظاهرة الطلاق وتحليلها ودورها في تزايد نسبته في المملكة، وتبين من تحليل الوقائع الميدانية أن الخروج على مجموعة المعايير الاجتماعية والثقافية والاقتصادية التي يستند إليها المجتمع في علاقاته وارتباطاته سبب في زعزعة أسس العلاقات العاطفية بين الزوجين بفعل عوامل داخلية تخصهما وأخرى مساندة مصدرها المحيط الثقافي بأبعاده الاجتماعية والثقافية والاقتصادية المتداخلة بأحكام الشريعة والأعراف والتقاليد العشائرية والتحولات التي يمر بها المجتمع.

في أغلب المجتمعات بكون هناك علاقة قوية بين ثقافة المجتمع وقيمه ومعتقداته وقناعاته وبين تزايد نسب الطلاق؛ إذ إن المشكلات الأسرية المنتشرة في المجتمع هي ذات طبيعة قيمية، فالنسق القيمي في المجتمع وما يتضمنه من أفكار وقيم وعادات وتقاليد عن الزواج، وطريقة اختيار الشريك، والعلاقة بين الزوجين، والصفات والطبائع الخاصة لكليهما وتدخل الأهل تؤثر سلباً أو إيجاباً في طبيعة سير العلاقة بينهما وبين المجتمع.

كما أن طبيعة الزوجين قبل الزواج من شأنها أن تفرض طبع الاستمرار فيه من عدمه، فقد يكون الزوج منتميًا لأسرة سلطوية الأب مما يجعله يتشرب نفس الدور في بيته الجديد بما لا يتوافق مع طبيعة الزوجة، أو أن تكون الزوجة منتمية لبيت غير مثقف اجتماعيًا وغير مسؤول أسريًا فتنقل نفس الثقافة إلى بيتها الجديد بما لا يتوافق مع طبيعة الزواج، مما يؤدي ذلك كله إلى الطلاق وما ينتج عنه من مشكلات نفسية، وأسرية، واقتصادية، علاوة على مشكلات إثبات الطلاق والنفقة، والحضانة، إضافة إلى مشكلة السكن والعمل للمرأة المطلقة.

مشكلة الدراسة:

يشهد المجتمع المعاصر مجموعة من التغيرات في مختلف جوانب الحياة بفعل العولمة وتأثيراتها المختلفة على مختلف المراحل العمرية للإنسان, ويعتبر الشباب هم الفئة الأكثر تأثراً بالجوانب السلبية للعولمة. ويعد الزواج فطرة إنسانية له العديد من الجوانب الايجابية والمحافظة على النسل. إلا انه لم يكن بعيداً عن التأثر بالتغيرات السلبية للعولمة، وقد ازدادت حالات الطلاق المبكر في المجتمعات على اختلاف مسمياتها وتعددت الأسباب المؤدية له.

ويعد الطلاق من أصعب المشكلات وأكثرها تأثيرا في المجتمع، لما لها من أبعاد إنسانية وتربوية مؤلمة للأفراد صغارًا وكبارًا على حد سواء، وابضاً لما لها من آثار سلبية على وحدة وتماسك المجتمع ونموه، ويلاحظ الزيادة المضطردة لهذه المشكلة والتي تعد من أخطر المشكلات التي تواجه المجتمعات وتعيق من حركة التنمية فيها.

والمجتمع السعودي كغيرة من المجتمعات يعاني من مشكلة الطلاق وتداعياتها على المجتمع والذي تسبب الكثير من المشكلات الاجتماعية والنفسية والاقتصادية لأفراد المجتمع وتعطل من حركة التنمية مما يتطلب إيجاد حلول لها للتخفيف من آثارها على المجتمع.

وتظهر الإحصاءات والتقارير الرسمية خلال الأعوام الأخيرة ان نسب الطلاق في المملكة العربية السعودية مرتفعة مما يؤكد وجود خلل واضح في المنظومة الأسرية ومشكلة مجتمعية بحاجة إلى وضع الحلول المناسبة لها، حيث بلغت عدد حالات الطلاق في المجتمع السعودي (56084)حالة طلاق وفقاً للكتاب السنوي الاحصائي

DOI: https://doi.org/10.33193/JALHSS.87.2023.774
ISSN online: 2414 - 3383
ISSN print: 2616- 3810
مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
www.jalhss.com
Volume (87) January 2023
العدد (87) يناير 2023

لوزارة العدل (2017-) ، وقد ورد في إحصاءات لوزارة العدل أصدرت في شهري يناير وفبراير لعام 2018م بأنه بلغ عدد صكوك الطلاق التي صدرت في هذين الشهرين نحو 10016 صكاً بمختلف مناطق المملكة العربية السعودية فيما تراوح عدد صكوك الطلاق الشهرية لفترة اثني عشر شهراً سابقاً بين 2.663 كحد أدنى و6.173 كحد أعلى، أي أن صكوك الطلاق في شهري يناير 4.858 وفبراير 5158 صك طلاق للعام 2018م. بينما في عام 2019م بلغت حالات الطلاق (51125) وفقاً لآخر كتاب سنوي احصائي اصدرته وزارة العدل. وفي إحصائية حديثة نشرتها وزارة العدل في التقرير البياني الشهري لشهر فبراير 2020 بأن حالات الطلاق في المجتمع السعودي في شهر فبراير فقط من هذا العام بلغت (7482) حالة طلاق بينما بلغت حالات الطلاق في شهر يوليو 2020 (4079) حالة طلاق وفقاً لآخر إحصائية شهرية نشرتها وزارة العدل.

وعلى الرغم من الاهتمام الرسمي بظاهرة الطلاق في المملكة العربية السعودية لما لها من آثار سلبية على المجتمع وأفراده ومؤسساته مما قد يؤدي الى التفكك، وعدم الاستقرار وانتشار الانحرافات السلوكية وزيادة معدلات الجرائم، وما يتم بذله من جهود كبيرة لمعالجة هذه المشكلة إلا أن أعداد المطلقين مازالت عالية، ولذا فأن هذه الدراسة تسعى إلى التعرف على الأبعاد الاجتماعية للمطلقين وعلاقتها بأنواع قضايا الطلاق المنظورة في المحاكم في المجتمع السعودي.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى التعرف على الابعاد الاجتماعية للمطلقين وعلاقتها بقضايا الطلاق في المجتمع السعودي من خلال الأهداف الأتية:

1. التعرف على الأبعاد الاجتماعية للمطلقين.
2. تحديد قضايا الطلاق المنظورة في المحاكم.
3. التعرف على العلاقة بين الابعاد الاجتماعية للمطلقين والقضايا المنظورة في المحاكم.
4. التعرف على ما إذا كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين المطلقين في أنواع قضايا الطلاق ترجع للمتغيرات الديموغرافية (الجنسية - صلة القرابة - العمر).
5. التعرف على ما إذا كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين المطلقين في أنواع الطلاق ترجع لمتغير صلة القرابة بينهما.
6. التعرف على ما إذا كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين نوع الطلاق القائم ونوعية القضايا المنظورة في المحاكم بين المطلقين.

تساؤلات الدراسة:

تحاول هذه الدراسة الإجابة على تساؤل رئيس وهو:

ما الأبعاد الاجتماعية للمطلقين وعلاقتها بقضايا الطلاق في المجتمع السعودي؟ من خلال الإجابة على التساؤلات الأتية:

1. ما الأبعاد الاجتماعية للمطلقين؟
2. ما طبيعة قضايا الطلاق المنظورة في المحاكم؟
3. ما لعلاقة بين الابعاد الاجتماعية للمطلقين والقضايا المنظورة في المحاكم؟
4. هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين المطلقين في أنواع قضايا الطلاق ترجع للمتغيرات الديموغرافية (الجنسية - صلة القرابة - العمر)؟
5. هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين المطلقين في أنواع الطلاق ترجع لمتغير صلة القرابة بينهما؟
6. هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين نوع الطلاق القائم ونوعية القضايا المنظورة في المحاكم بين المطلقين؟

DOI: https://doi.org/10.33193/JALHSS.87.2023.774
ISSN online: 2414 - 3383
ISSN print: 2616- 3810
مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
www.jalhss.com
Volume (87) January 2023
العدد (87) يناير 2023

أهمية الدراسة:

الأهمية العلمية:

على الرغم من وجود العديد من الدراسات التي تناولت مشكلة الطلاق على المستويين المحلي والعالمي إلا أن الدراسات التي تناولت الأبعاد الديموغرافية والاجتماعية للمطلقين في المجتمع السعودي لازالت محدودة، كما أن القضايا المترتبة على الطلاق لازالت بحاجة للمزيد من الدراسات وذلك لما تمثله هذه المشكلة من خطورة كبيرة على أي مجتمع. ولذا تكمن أهمية هذه الدراسة في كونها من الدراسات التي تسعى إلى استجلاء هذا الجانب المعرفي بسبب تزايد حالات الطلاق وخطورتها على بناء المجتمع واستقراره. كما أن لهذه الدراسة أهمية في إثراء المكتبة العلمية والدراسات السابقة التي تمت وناقشت مشكلة الطلاق في المجتمع السعودي.

الأهمية العملية:

يؤمل أن تفيد نتائج وتوصيات هذه الدراسة المسؤولين في الجهات الحكومية المعنية بمشكلة الطلاق كوزارة العدل ووزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية وذلك عند وضع الخطط والبرامج المختصة بالأسرة والمحافظة عليها. كم يؤمل أن تساهم هذه الدراسة ونتائجها في تقليل حجم ظاهرة الطلاق في المجتمع السعودي.

مصطلحات الدراسة:

الطلاق لغة:

لفظ "طلق" فيه: الطاء واللام والقاف وهي أصل صحيح مطرد واحد، وهو يدل على التخلية والإرسال. يقال: انطلق الرجل ينطلق انطلاقاً. ثم ترجع الفروع إليه، تقول: أطلقته إطلاقاً. والطلق: الشيء الحلال، كأنه قد خلي عنه فلم يحظر (ابن فارس، 1399، ص421).

وأطلق الأسير: خلاه وأطلق الناقة من عقالها فطلقت، والطليق: الأسير الذي أطلق عنه إساره وخلي سبيله، والانطلاق: الذهاب، واستطلاق البطن: مشيه. وطلق امرأته تطليقاً، وطلقت هي تطلُق طلاقاً فهي طالق وطالقة أيضاً (الرزاي، 1420هـ، ص192).

الطلاق اصطلاحاً:

الطلاق في اصطلاح الفقهاء:

هو رفع قيد النكاح في الحال أو المآل بلفظ مخصوص (ابن عابدين، 1412ه، ص226).

وهو إزالة عقد النكاح بلفظٍ مخصوصٍ، أو بكلّ لفظٍ يدل عليه، والأصل فيه أن يكون بيد الزوج وحده، ولذلك جاء في بعض تعاريف الطلاق أنّه قطع النكاح بإرادة الزوج، ويصحّ أن يُنيب ويوكّل غيره بالطلاق، ويصحّ دون إنابةٍ، وذلك للقاضي وحده (وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، 1434ه، ص5).

الطلاق في اصطلاح الاجتماعيين:

يعرف الطلاق من المنظور الاجتماعي بأنه شكل من أشكال التفكك الأسري الذي يؤدي إلى إنهاء الزواج وتفكك الروابط الاجتماعية بين عنصريها الأساسيين الزوج والزوجة، وغالباً ما يحصل الطلاق بسبب فشل أحد الزوجين، أو كلاهما في عملية التكيف مع الآخر، وبالتالي مع وضع الزواج يحدث كحل أخير للمشكلات الأسرية وسوء العلاقات الزوجية المستمرة التي قد تهدد صحة الأسرة عندئذ يكون الطلاق الحل الأمثل رغم أن ثمنه غالياً ومؤلماً يدفع الزوجين ثمنه النفسي والعاطفي والمادي غالباً بسبب انقطاع الروابط العاطفية والأسرية (الخطيب، 2007، ص45)

الطلاق هو ظاهرة نفسية اجتماعية، حيث أنها تنبع من عدم التوافق النفسي بين الزوجين، كما أنها تنتشر في المجتمعات، ويكون لها آثار اجتماعية على أطراف الرابطة الأسرية (سالم، 2009، ص45).

إجرائيًا:

يُقصد بالطلاق في هذه الدراسة، هو كل خلاف زوجي قاد أحد الزوجين لطلب حل الرابطة الزوجية بلفظ معلوم وبالطرق القانونية.

DOI: https://doi.org/10.33193/JALHSS.87.2023.774
ISSN online: 2414 - 3383
ISSN print: 2616- 3810
مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
www.jalhss.com
Volume (87) January 2023
العدد (87) يناير 2023

الإطار النظري والدراسات السابقة:

تمهيد:

إن الأسر هي النواة التي يتكون منها المجتمع، فإذا صلحت صلح المجتمع كله، وهي البيئة الصغرى التي يتربى ويترعرع في أحضانها الأبناء، الذين تؤول إليهم لا محالة المسؤولية الاجتماعية والأسرية، وهي اللبنة الأساسية في بناء المجتمع الإنساني، فما المجتمع إلى مجموعة من الأسر التي يربطها عادات وتقاليد محددة.

إن الإنسان – بطبيعته - يبحث عن الحياة المستقرة الهادئة دون مشاحنات، حياة تسودها السعادة والبهجة والأمن والحياة الطيبة، وقد حرص الدين الإسلامي على وحدة الأسرة وعدم تفككها، فشرع حلولاً عمليةً يستهدي بها كل من الزوج والزوجة في حالة تعاظم الخلاف والشقاق بينهما، بل لقد أعطى الزوج حلولاً تدريجية تبدأ من الوعظ والهجر؛ حرصًا على بقاء العشرة الزوجية، وحفظ كيان الأسرة، أما الدرجة الثانية وهي في حالة اشتداد الخلاف بينهما، فيختار كل منهما حكمًا لحل المشكلات الناشئة بينهما ولقد أمر الله- سبحانه وتعالى الزوجين بالصبر حتى مع الكراهية، ثم تأتي المرحلة الأخرى التي سماها الله أبغض الحلال، ألا وهي الطلاق.

ويشير (الصنيع، 2007) إلى أن الأسرة تشكل عامل استقرار ونمو سوي أو عامل خطر واضطراب في الوقت نفسه؛ فالأزمات التي تصيب الأسرة وتنال أحد الوالدين أو كليهما، والخلل التفاعلي المتمثل في المشاجرات والمشاحنات والاضطرابات النفسية والانفصال الاجتماعي (كطلاق الوالدين)، ترسب آثارًا اجتماعية على كلا الزوجين وكذلك على ما بينهما من رباط الأبناء.

"لقد حظي التفكك الأسرى وما يعقبه من طلاق باهتمام من علماء الاجتماع وعلماء النفس والعاملين بالخدمة الاجتماعية؛ لصلته بتهديد كيان الأسرة ووظائفها، إذ إن كثيراً ما ينشب الخلاف بين الزوجين لعوامل وأسباب عدة، فقد يكون هذا الخلاف بسيطاً ووقتياً، وقد يكون عميقاً ينتهي إلى الطلاق، وبالتالي إلى تفكك الأسرة" (حجازي،2000، ص 141).

سوف يتم تناول في الإطار النظري كل من: العوامل المؤدية للطلاق، الآثار الاجتماعية للطلاق، المشكلات والقضايا المتعلقة بالطلاق.

العوامل المؤدية للطلاق:

لا يمكن حصر الطلاق نتيجة عوامل معينة، حيث نجد الطلاق ينبثق نتيجة عدة عوامل اجتماعية ونفسية واقتصادية ، وهذا ما أثبتته دراسة (برهوم، 2009) أن من أسباب الطلاق تدخل الأسرة ، وسوء التفاهم ووجود نساء أخريات ، ومشاكل جنسية ، ومشاكل اقتصادية والعقم وغياب الزوج.

ويرى (الثاقل، 2011) أنه لا يوجد أسبابًا مباشرًا لتفاقم المشاكل الزوجية وحدوث الطلاق بل عادة ما يكون نتيجة تظافر مجموعة من المتغيرات منها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وغيرها، كما تتحدث دراسات الطلاق عن أسباب مختلفة خاصة في المجتمعات العربية، وتأتي على رأسها الأسباب الاجتماعية التي منها أن تكون الزوجة كانت حياتها غير مستقرة في بيت والديها، أو مرت أسرتها بنفس تجربتها.

وفي دراسة (كسال،2010) عن الطلاق في المجتمع الجزائري " أن أسباب الطلاق عديدة ومتداخلة ومتشابكة فيما بينها، تتفاعل مع بعضها البعض لتؤدي في النهاية إلى إحداث الطلاق، ولكن مع اختلاف هذه الأسباب من مجتمع إلى آخر ومن بيئة اجتماعية إلى أخرى ومع غلبة عامل على آخر فيها، لاختلاف الخصائص الاجتماعية والثقافية بين هذه المجتمعات.

ومن هذه الأبحاث والدراسات المجراة عن ظاهرة الطلاق نخرج بنتيجة مؤداها أن أسباب الطلاق لا يمكن حصرها، حيث إن هذه الدراسات قد تحدثت عن أسباب متقاربة كسوء المعاملة، وتدخل الأسرة، مشاكل جنسية ووجود زواج سابق وامرأة ثانية، كما أنه مما لاشك فيه فإن أسباب الطلاق تختلف بالاختلاف الافراد والأسر والمجتمعات ومن الناحية النظرية فإن الطلاق له أسباب عدة يمكن حصر أهمها إجمالاً في البيئة التي نشأ فيها الزوجان، وهل هي بيئة ترعى المشاحنات واختلاف الرأي؟ أم هي بيئات ترعى التوافق الأسري، وتقارب الآراء.

DOI: https://doi.org/10.33193/JALHSS.87.2023.774
ISSN online: 2414 - 3383
ISSN print: 2616- 3810
مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
www.jalhss.com
Volume (87) January 2023
العدد (87) يناير 2023

فالبيئة الحاضنة للزوجين أو لأحدهما إذا اتسمت بالانفصال تكون دافعاً قويًا لرسم صورة ذهنية لأحد الزوجين أو كلاهما وبالتالي تتسم سلوكياتهما بهذا النمط الذي اعتادوا عليه، وبشكل عام يكون الزواج المتوتر والمتصدع والذي يسوده العنف من المشكلات الرئيسية التي ترفع من معدلات الطلاق.

كما أن الاختلاف بين الزوجين في المستوى الاجتماعي والثقافي، قد يكون في حد ذاته دافعًا للطلاق إذا لم يكن هنا توافق بين الزوجين، وتفاهم لأوضاع كل منهما، فالمفارقات بين الزوج والزوجة سواء في الناحية الاجتماعية أو المستوى المعيشي أو الثقافي قد يضيق إلى حد التلاشي إذا كان هناك مسارات للتحاور والالتقاء في الآراء، إلا ستتباعد الفجوة الفكرية والثقافية بينهما وبالتالي تؤدي لا محالة إلى الطلاق.

ويرى (بركة، 2003) أن الاختلاف الثقافي والفكري يمكن أن يكون سببًا مباشرًا في الطلاق "يجب أن يتم الاختيار على أساس التوافق الفكري والتقارب الثقافي في سلوك الافراد يختلف باختلاف المجتمعات والتفاوت الثقافي يخلق توترات تؤدي الى خلل في العلاقة بين الزوجين، وتكون الراحة والطمأنينة أكثر احتمالا بين الأزواج ذوي الخلفية الاجتماعية المتقاربة ، فالتشابه يعمل على خفض التوترات بنسبة ملحوظة.

الآثار الاجتماعية للطلاق:

الطلاق مشكلة اجتماعية تنطبق عليها خصائص الظواهر الاجتماعية التي وضعها عالم الاجتماع إميل دركايم، حيث إنها ظاهرة تاريخية، ولها تاريخ طويل في المجتمع، كما أنها ظاهرة عامة؛ أي تنتشر بين فئات المجتمع، وهي ظاهرة إجبارية أو إلزامية كنظام انفصال للزواج، كما أنها موضوعية؛ أي خارجة عن الفردية، فضلاً عن أنها ظاهرة اجتماعية تخص المجتمع الإنساني لا غيره (الهبيدة، 2005، 66).

ومن المنظور الاجتماعي، "فإن الطلاق يجسد مشكلة تقوض كيان الأسرة، وإنهاء الرابطة الزوجية بين الرجل والمرأة بما يعنيه ذلك من انعكاسات على الأسرة كنظام اجتماعي، وما يترتب عليه من آثار نفسية واجتماعية وتربوية غير مواتية، وقد يتم الطلاق بناء على اتفاق بين الزوجين، كما قد يتم بناء على إرادة أحدهما دون الآخر، بموجب حكم قضائي أو ضغط خارجي، وفي هذه الحالة يسمي تطليقاً"(الصنيع، 2007، ص 68).

يؤدي الطلاق إلى التفكك الأسري، والذي له أثار ضارة على الأبناء والأسرة، فأول ضحايا التفكك الأسري هم أفراد تلك الأسرة المتفككة، "فالزوج والزوجة يواجهان مشكلات كثيرة تترتب على تفكك أسرتهما، فيصابان بالإحباط وخيبة الأمل وهبوط في عوامل التوافق والصحة النفسية، وقد ينتج عن ذلك الإصابة بأحد الأمراض النفسية، كالقلق المرضي أو الاكتئاب أو الهستريا أو الوساوس أو المخاوف المرضية، وقد ينتج عن ذلك أيضًا عدم القدرة على تكوين أسرة مرة أخرى، فينعزل الزوج أو الزوجة عن الحياة الاجتماعية، ويعيش حياة منطوية على الذات، سلبية التعامل، عدم مشاركة الآخرين نشاطات الحياة المختلفة" (الغامدي، 2009، ص188).

والآثار الأكثر خطورة هي تلك المترتبة على أولاد الأسرة المتفككة، خصوصاً إن كانوا صغار السن، فأول المشكلات التي تواجههم فقدان المأوى الذي كان يجمع شمل الأسرة، مما يحدث التشتت حيث يعيش الأولاد أو بعضهم مع أحد الوالدين والبعض الآخر مع الوالد الآخر، وغالبًا ما يتزوج الأب بزوجة أخرى والأم بزوج آخر، والنتيجة في الغالب مشكلات مع زوجة الأب وأولادها وزوج الأم وأولاده، مما قد يدفع أولاد الأسرة المتفككة إلى ترك ذلك المنزل إلى أماكن أخرى قد لا تكون مناسبة للعيش في حياة مستقرة، وإذا كانت بنتًا فإنه ليس لها مجال لمغادرة المنزل، فقد يقع عليها ظلم في المعاملة، ولا تستطيع رفعه فتصاب ببعض الأمراض النفسية نتيجة سوء المعاملة التي تتعرض لها في حياتها اليومية، وفي بعض الحالات تكون مثل تلك الفتاة عرضة للانحراف في مسالك السوء بحثاً عن مخرج من المشكلة التي تعيشها (الهبيدة، 2005، 78).

كما يؤدي التفكك الأسري في بعض الأحيان إلى تهيئة الظروف لانحراف أفراد الأسرة، خصوصًا الأولاد في البنين والبنات، فعندما تتفكك الأسرة ويتشتت شملها، ينتج عن ذلك شعور لدى أفرادها بعدم الأمان الاجتماعي وضعف القدرة لدى الفرد على مواجهة المشكلات، وتحوله للبحث عن أيسر الطرق وأسرعها لتحقيق المراد، دون النظر لشرعية الوسيلة المستخدمة في الوصول للهدف، ويسبب التفكك الأسرة اختلالاً في كثير من القيم التي يسعى المجتمع لترسيخها في أذهان وسلوكيات أفراده، مثل: الترابط والتراحم والتعاون والمسامحة ومساعدة المحتاج والوقوف معه في حالات الشدة، وغيرها من القيم الإيجابية المهمة في تماسك المجتمع واستمراره (الصنيع، 2007. ص: 60- 62).

DOI: https://doi.org/10.33193/JALHSS.87.2023.774
ISSN online: 2414 - 3383
ISSN print: 2616- 3810
مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
www.jalhss.com
Volume (87) January 2023
العدد (87) يناير 2023

ويشير (العمري، 1427) أنه أياً كانت أسباب الطلاق ومسوغاته، وعلى الرغم من أنه قد يكون الخيار الوحيد الأفضل أو المتاح للطرفين في بعض الحالات، فإنه يصنف ضمن الأحداث الحياتية الضاغطة بمعني أن طرفي الطلاق، أو أحدهما يكون عرضة للوقوع تحت طائلة الضغط الاجتماعي والنفسي، فإذا تجاوزت خبرة الضغوط الحدود الطبيعية أو تعدت قدرة المطلق أو المطلقة على التحمل، فإن ذلك ينتج عنه مظاهر الاضطراب وسوء التوافق، أي أن تجربة الطلاق قد تكون العامل الأساسي الذي يفسر سوء التوافق لدي الفرد، وكثيراً ما تشير الدراسات العلمية إلى أن سوء توافق المطلقين يتخذ يؤدي إلى انهيار حياة أحدهما.

ويعدد (تركية، 2004) بعض الآثار المترتبة على الطلاق مثل: تدني اعتبار الذات، وعقدة الذنب وتأنيب الضمير بدرجة تصل إلى لوم الذات واحتقارها، وأحياناً إلى كراهية الذات والمحيط الاجتماعي وإيذائهما، وفي بعض الحالات يعبر أحد الطرفين المطلقين عن عدوانية هائلة تجاه الطرف الآخر، وتعميم الغضب والكراهية وفقدان الثقة تجاه الجنس الآخر، وتسيطر على بعض المطلقين الرغبة في الانسحاب الاجتماعي، والبعض الآخر يندمج اجتماعياً بطريقة خاطئة، وتستبدل لدي كثير منهم مشاعر سلبية، أهمها الإحساس بانعدام القيمة، واللامعني في الحياة، والإحساس بالعجز والسلبية، وقد يخبر المطلقون الرفض الاجتماعي، خاصة المرأة المطلقة، هذا الرفض يثير الأسى والألم النفسي، وتجد المطلقة نفسها تحت ضغوط المقاومة الاجتماعية التي تصل إلى حد الرفض، ويقع بعض المطلقين تحت ضغوط العبء الزائد وازدواجية الدور الاجتماعي.

المشكلات والقضايا المتعلقة بالطلاق:

يشكل الطلاق ظاهرة اجتماعيّة لوحظ ازديادها في عصرنا الحالي، وسببها عدم قدرة الأزواج على التكيّف والانسجام معاً، أو الاستمرار في الارتباط وتشارك مسؤوليات الزواج، والعجز عن حل الخلافات والنزاعات التي تؤثّر على استقرار واتزان علاقتهما، إضافةً للعديد من الأسباب التي تُضعف قُدرة الأزواج على تحقيق بيئةٍ أسريّة صحيّة للأبناء أيضاً، ويترتب على الطلاق العديد من المشكلات، منها: النفسية، والأسرية، والاقتصادية، علاوة على مشكلات إثبات الطلاق والنفقة، والحضانة، إضافة إلى مشكلة السكن والعمل للمرأة المطلقة.

أثر الطلاق على الأبناء:

مما لا شك فيه أن الطلاق يعد في الغالب من العوامل الرئيسة التي قد تسهم في تفويض دعائم الأسرة وتكون وبالاً وتعاسة على الأبناء يكتوون بناره ويترك في نفوسهم ندبًا غائرةً قد لا تمحوها الليالي والأيام، ولا يكون الطلاق علاجًا للخلل الأسري إلا في أضيق نطاق، لما له من عواقب لا تحمد، وآثارًا لا ترتجى على الأبناء (متولي، 2008: 64).

تؤكد بعض الدراسات إلى أن حرمان الطفل من أحد والديه أو كلاهما هو الظاهرة الوحيدة التي لا نملك تجنبها في هذه الحياة، وأن الهزة العنيفة التي تصيب الأطفال المحرومين لا تقتصر فقط على بعدهم عن أسرهم، بل يكون هناك أيضًا حرمان الطفل من الاتصال الوجداني الدائم بوالديه، وما إلى ذلك من فقدان الأثر للتكوين الخاص بالطفل، ومن ثم يمثل الانفصال عن الوالدين خبرة بالغة الألم على الطفل وحياته المستقبلية بعد ذلك المراهقة والرشد (بركة، 2003، ص56).

لقد أكد الكثير من علماء النفس أن الخبرات السيئة التي يعرض لها الابن لوالدين منفصلين ذات أثر سلبي في الجانب النفسي لديه، فالحرمان من أحد الأبوين أو كليهما قد يكون له أثار ضارة على شخصية الأبناء، أيا كان هذا الحرمان، فيأخذ مظاهر مختلفة، كالانفصال أو الطلاق، وبسبب هذا الحرمان تتولد عند الأبناء بعض الاضطرابات النفسية على النحو التالي:

القلق والاكتئاب والحزن والغضب:

"إن أبناء المطلقين يواجهون الحياة بصعوبة وهم أشد إحساساً بالحزن وأكثر إصابة بالاكتئاب من الأطفال الذين يعيشون في أسرهم غير مطلقة، كما أن هؤلاء الأطفال أقل نجاحاً في المدرسة، وبالتالي فهم أكثر عرضه للتسرب، وأقل دافعية وتقدير لذاتهم، كما أنهم أكثر شكوى من الآلام الجسدية المتنوعة مقارنة بأقرانهم من أبناء الأسر غير المطلقة" (العلي، 2004، ص19).

ويرى (مرسي 2007) أن أبناء المطلقين يعانون من الحزن والكآبة تجاه طلاق، كما يعانون من القلق الناتج عن صراع بين رغبتهم في العيش مع والدهم ورغبتهم في العيش مع أمهم.

DOI: https://doi.org/10.33193/JALHSS.87.2023.774
ISSN online: 2414 - 3383
ISSN print: 2616- 3810
مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
www.jalhss.com
Volume (87) January 2023
العدد (87) يناير 2023

عدم الثقة بالنفس وبالآخرين:

يعيش الطفل في دائرة الطلاق في دوامه من الحرمان وعدم الاستقرار فهو يحب والديه ويشعر بالحاجة إلى حنانهما وحبهما معاً، ولكن ما نلاحظه أن الطفل ينحاز لأحد الوالدين على حساب الآخر، ويشعر بالحقد والكراهية لأحدهما أو كليهما، وينعكس هذا على سلوكه، ويشعر بعدم الثقة بالنفس وبالوالدين وبالأشخاص الآخرين. (بلان وآخرون، 2005، ص 163)

الضغوط النفسية:

لقد أظهرت دراسة (دسوقي، 2009) أن بناء المطلقين أكثر تأثراً بالضغوط النفسية والأسرية، كما أن تأثير الصراع السلوكي أثناء فترة ما قبل الطلاق يكون له نتائج خطيرة في نمو شخصية الأبناء.

ولذا فإن عملية الطلاق - وربما فترة ما قبل وقوع الطلاق- لها آثارها السيئة على خصائص شخصية الأبناء، وقد يشعر الأبناء بالتمزق بين الأب والأم بسبب الصراع القائم بينهما مما يؤثر على عاطفتهم نحو والديهم والشعور بالكبت الذي قد يعبر عن نفسه في صورة مشكلات انفعالية تتمثل بالانحراف بصفة عامة.

الدراسات السابقة:

هناك قلة في الدراسات التي تناولت الابعاد الاجتماعية للطلاق في حدود علم الباحث، وعن العلاقة بين العمر والطلاق، ووجد العتيبي (2013) في دراسته بعنوان " العوامل الاجتماعية المرتبطة بظاهرة الطلاق بين المتزوجين حديثا " والتي بينت نتائجها على أن ظاهرة الطلاق تحدث بصورة اكبر بين الفئات العمرية الصغيرة، وتتفق العبداللطيف (2009) مع ذلك في دراستها بعنوان " بعض العوامل المؤثرة على حقوق المرأة المطلقة والمهجورة والمتغيب عنها زوجها " حيث أكدت النتائج أن الطلاق يزداد عن الفئات العمرية الصغيرة ويقل عند الكبيرة، وانه ليس هناك علاقة بين مكان ميلاد الرجل وحصول المرأة على حقوقها، بينما أكدت دراسة الفيصل (1991) والتي كانت بعنوان " بعض خصائص المطلقين الاجتماعية في احدى محاكم الطلاق في المملكة العربية السعودية" بأن المطلقات بصفة عامة أصغر عمرا من المطلقين حيث أن (55%) من عينة الدراسة من المطلقات أعمارهم لا تزيد عن 25 سنة.

بينما ناقشت دراسة العتيبي (٢٠١٣) ودراسة العمري (٢٠٠٩) العلاقة بين مستوى تعليم المتزوجين والطلاق, حيث بينت دراسة العتيبي أن ظاهرة الطلاق تحدث بصورة أكبر بين الفئات الأعلى تعليما من الأقل تعليما، ويتفق العمري مع هذه النتيجة في دراسته والتي كانت بعنوان "ظاهرة الطلاق في المملكة العربية السعودية" حيث أكد فيها على أن اغلب المطلقين يحملون مؤهلات تعليمية عالية، بينما يختلف الفيصل (١٩٩١) في دراسته عن الطلاق على أن أغلب المطلقين غير متعلمين أو تعليمهم متدني.

وعن العلاقة بين مدة الزواج والطلاق ناقشت دراسة الصغير (2007) بعنوان "التوافق الزواجي في المجتمع السعودي" على أنه كلما طالت مدة الزواج زاد التوافق الزواجي وقلت احتمالية الطلاق، وأن الطلاق في الأغلب يحدث في السنوات الأولى من الزواج، ويتفق العتيبي (2013) والفيصل (1991) في دراستيهما مع هذه النتيجة.

كما تناولت دراسة جمعية المودة للتنمية الأسرية (2017) مشكلة الطلاق وعلاقتها بالمستوى الاقتصادي للمتزوجين في دراستها بعنوان "الآثار الاجتماعية للطلاق وسبل علاجها من قبل الدولة من وجهة نظر المختصين" وأوضحت الدراسة أن الطلاق يزيد من معدلات الفقر، ويتفق الرميح (2009) مع هذه النتيجة في دراسته والني كانت بعنوان " النظرة الاجتماعية إلى المطلقة" حيث بينت نتائج الدراسة على أن المطلقات يعانين من انخفاض مستوى المعيشة، كما يتفق العتيبي (2013) مع هذه النتيجة حيث أكدت دراسته على أن اغلب المطلقين وضعهم الاقتصادي اقل من المتوسط ويسكنون في مساكن إيجار وأن انخفاض مستوى المعيشة أحد الأسباب المؤدية للطلاق. وتتفق دراسة العبد اللطيف (2009) أيضا مع هذه النتيجة حيث تؤكد في دراستها بأن الكثير من المطلقات يعتمدون على المساعدات المالية من الضمان الاجتماعي لسد احتياجاتهم الأساسية.

وتناولت بعض الدراسات القضايا المرتبطة بالطلاق، ففي دراسة الفريح (2006) بعنوان "التكيف الشخصي والاجتماعي والأسري والاقتصادي للمرأة السعودية المطلقة" أكدت نتائج الدراسة بأن 70% من المطلقات لا يحصلن على النفقة بعد الطلاق، وتتفق العبداللطيف في دراستها (2009) مع ذلك وأن اغلب المطلقات يواجهن صعوبة في الحصول على النفقة والحضانة، كما يتفق العمري (2009) في دراسته مع ذلك وأن تقصير الزوج في النفقة من اكبر المشاكل المترتبة على الطلاق.

DOI: https://doi.org/10.33193/JALHSS.87.2023.774
ISSN online: 2414 - 3383
ISSN print: 2616- 3810
مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
www.jalhss.com
Volume (87) January 2023
العدد (87) يناير 2023

وفي دراسة جمعية المودة للتنمية الأسرية (2017) كان من ضمن نتائج الدراسة أن الطلاق يزيد من معدل الدعاوي القضائية بالمحاكم للمطالبة بالحقوق، وتتفق العبد اللطيف في دراستها (2009) مع هذه النتيجة وأن الكثير من المطلقات سبق لهم الذهاب للمحاكم للمطالبة بحقوقهم.

عمر الزوج	ك	%
اقل من عشرين	230	11.4
20-25	529	26.3
26-30	541	26.9
31-35	340	16.9
41-45	124	6.2
46-50	101	5.0
50فاكثر	144	7.2
المجموع	2009	100.0

الإجراءات المنهجية:

منهج الدراسة:

تم في هذه الدراسة استخدام منهج المسح الاجتماعي، وذلك لتحديد الابعاد الاجتماعية للمطلقين وعلاقتها بقضايا الطلاق في المجتمع السعودي لدى المراجعين لمحاكم الأحوال الشخصية في المملكة العربية السعودية.

مجتمع الدراسة:

مجتمع الدراسة يتكون من كافة المراجعين لقضايا الطلاق في محاكم الأحوال الشخصية في المملكة العربية السعودية.

عينة الدراسة:

تم استخدام العينة الصدفية حيث قام مجموعة من الباحثين الاجتماعيين بتوزيع استبانة الدراسة على المراجعين لمحاكم الأحوال الشخصية في منطقة الرياض خلال فترات متقطعة في عام 2021 والذين تصادف وجودهم أثناء جمع البيانات ووافقوا على المشاركة في الإجابة على أسئلة الدراسة، وقد بلغ عددهم (2009) مراجعاً لقضايا متعلقة بالطلاق.

أداة الدراسة:

تم استخدام الاستبيان في هذه الدراسة لجمع البيانات حيث تألفت أداة الدراسة من عدد من الأسئلة تقيس بعض الخصائص العامة للمراجعين لمحاكم الأحوال الشخصية بهدف الطلاق، وذلك لتحديد ومعرفة الابعاد الاجتماعية للمطلقين.

قياس الصدق الظاهري للدراسة:

تم توزيع استبانة الدراسة على عدد من المحكمين المتخصصين في علم الاجتماع لإبداء مرئياتهم حول مدى مناسبة استبانة الدراسة لقياس تساؤلات الدراسة وأهدافها، وبناء على ما ورد من ملاحظات تم تعديل بعض عناصر ومفردات الاستبانة.

التحليل الاحصائي:

اعتمد في هذه الدراسة على الإحصاء الوصفي حيث تم استخدام التكرارات والنسب المئوية لعرض نتائج الدراسة في شكل جداول مفردة، وجداول مزدوجة نوضح ارتباط بعض متغيرات الدراسة المتعلقة بخصائص افراد العينة ببعض الابعاد، وذلك بتطبيق الأساليب الإحصائية الآتية: معامل ارتباط بيرسون، معامل ارتباط ألفا كرونباخ، أختبار T test.

DOI: https://doi.org/10.33193/JALHSS.87.2023.774
ISSN online: 2414 - 3383
ISSN print: 2616- 3810
مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
www.jalhss.com
Volume (87) January 2023
العدد (87) يناير 2023

نتائج الدراسة

جدول رقم (1) توزيع افراد العينة وفقا لمتغير الجنسية

الجنسية	ك	%
سعودي	1702	84.7
غير سعودي	307	15.3
المجموع	2009	100.0

يوضح الجدول رقم (1) توزيع أفراد العينة وفقاً للجنسية، حيث أن أغلب أفراد العينة سعوديين الجنسية وبنسبة بلغت (84,7%)، بينما بلغت نسبة أفراد العينة من غير السعوديين (15,3%).
وهذا قد يكون عائداً لمكان إجراء البحث حيث ان الدراسة وعملية جمع البيانات كانت في المملكة العربية السعودية.

جدول رقم (2) توزيع افراد العينة وفقا لمتغير عمر الزوج

عمر الزوجة	ك	%
اقل من عشرين	202	10.1
20-25	846	42.1
26-30	421	21.0
31-35	293	14.6
41-45	109	5.4
46-50	82	4.1
51فاكثر	56	2.8
المجموع	2009	100.0

يوضح الجدول رقم (2) توزيع افراد العينة من حيث عمر الزوج، حيث أن أكثر أفراد العينة يقعون في الفئة العمرية بين 26-30 ستة وبنسبة بلغت (26,9%)، يليهم الذين أعمارهم تقع في الفئة العمرية 20-25 سنة وبنسبة تبلغ (26,3%)، بينما الذين يقعون في الفئة العمرية 46-50 سنة هم الأقل وبنشبة بلغت (5%).
وقد يكون سبب كثرة الأزواج الذين يذهبون للمحكمة واعمارهم بين 20-30 سنة هو اندفاعهم وقلة خبرتهم في الحياة وعدم قدرتهم على معالجة المشكلات الزواجية التي تواجههم خصوصا أنهم في بداية زواجهم لأنه أغلب الذكور يتزوجون في نطاق هذه الفئة العمرية.

DOI: https://doi.org/10.33193/JALHSS.87.2023.774
ISSN online: 2414 - 3383
ISSN print: 2616- 3810
مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
www.jalhss.com
Volume (87) January 2023
العدد (87) يناير 2023

جدول رقم (3) توزيع افراد العينة وفقا لمتغير عمر الزوجة

عمر الزوج	ك	%
اقل من عشرين	230	11.4
20-25	529	26.3
26-30	541	26.9
31-35	340	16.9
41-45	124	6.2
46-50	101	5.0
50فاكثر	144	7.2
المجموع	2009	100.0

يوضح الجدول رقم (3) توزيع افراد العينة من حيث عمر الزوجة، حيث أن أكثر أفراد العينة يقعون في الفئة العمرية بين 20-25 سنة وبنسبة بلغت (42,1%)، يليهم الذين أعمارهم تقع في الفئة العمرية 26-30 سنة وبنسبة بلغت (21%)، بينما الذين يقعون في الفئة العمرية 51 سنة فأكثرهم الأقل وبنسبة بلغت (2,8%).
وقد يكون سبب كثرة الزوجات الذين يذهبون للمحكمة واعمارهم بين 20-25 سنة هو اندفاعهم وقلة خبرتهن في الحياة وعدم قدرتهن على معالجة المشكلات الزواجية التي تواجههم خصوصا أنهم في بداية زواجهم لأنه أغلب الفتيات تتزوج في نطاق هذه الفئة العمرية.

جدول رقم (4) توزيع افراد العينة لمتغير نوع السكن

نوع السكن	ك	%
بيت شعبي	281	14.0
شقة	1219	60.7
دور	278	13.8
فيلا	231	11.5
المجموع	2009	100.0

يوضح الجدول رقم (4) توزيع افراد العينة من حيث نوع السكن، حيث أن أكثر أفراد العينة يعيشون في شقة وبنسبة بلغت (60,7%)، يليهم الذين يعيشون في بيت شعبي وبنسبة بلغت (14%)، بينما الذين يعيشون في فيلا هم الأقل وبنسبة بلغت (11,5%).
وهذا قد يتوافق مع أن أغلب أفراد العينة في مرحلة الشباب وفي بداية حياتهم الزوجية وحجم عوائلهم ما يزال صغير ولذلك يسكنون في شقق.

DOI: https://doi.org/10.33193/JALHSS.87.2023.774
ISSN online: 2414 - 3383
ISSN print: 2616- 3810
مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
www.jalhss.com
Volume (87) January 2023
العدد (87) يناير 2023

جدول رقم (5) توزيع افراد العينة وفقا لمتغير صلة القرابة

صلة القرابة بين الزوجين	ك	%
لا يوجد صلة قرابة	1451	72.2
يوجد صلة قرابة	558	27.8
المجموع	2009	100.0

يوضح الجدول رقم (5) توزيع أفراد العينة وفقا لصلة القرابة بين الزوجين، حيث أنه لا توجد صلة قرابة بين أغلب أفراد العينة وبنسبة بلغت (72,2%)، بينما بلغت نسبة من كان هناك صلة قرابة بين الزوجين (27,8%). وقد يكون هذا بسبب أن صلة القرابة وبعض العادات والتقاليد المرتبطة بها تجعل الطلاق بين الأقارب أصعب بكثير من الطلاق من غير الأقارب لما يكون لها تبعات على الأسرة والصلات القرابية بينهم. كما أنه قد يكون لتزايد اعداد الذين يتزوجون من غير الأقارب وعزوف الناس عن الزواج من الأقارب بسبب ظهور بعض الامراض الوراثية وأيضا بسبب المشكلات التي قد تحصل بين الأقارب في حال الاختلاف سبباً في ارتفاع نسبة الطلاق من غير الأقارب.

جدول رقم (6) توزيع افراد العينة وفقا لمتغير المستوى التعليمي

المستوى التعليمي	ك	%
أقرأ واكتب	203	10.1
ابتدائي	756	37.6
متوسط	222	11.1
ثانوي	711	35.4
دراسات عليا	117	5.8
المجموع	2009	100.0

يوضح الجدول رقم (6) توزيع أفراد العينة من حيث المستوى التعليمي، حيث أن أكثر أفراد العينة مستواهم التعليمي ابتدائي وبنسبة بلغت (37,6%)، يليهم الذين مستواهم التعليمي ثانوي وبنسبة بلغت (35,4%)، بينما أفراد العينة الذين مستواهم التعليمي يقرأ ويكتب هم الأقل بنسبة بلغت (10,1%).
وهذا الجدول يوضح بأنه قد يكون ارتفاع المستوى التعليمي سبباً في التقليل من المشكلات الزواجية والقدرة على التعامل معها، بحيث انه كلما ارتفع المستوى التعليمي كلما كان الزوجين قادرين على التعامل مع المشكلات بشكل أفضل.

DOI: https://doi.org/10.33193/JALHSS.87.2023.774
ISSN online: 2414 - 3383
ISSN print: 2616- 3810
مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
www.jalhss.com
Volume (87) January 2023
العدد (87) يناير 2023

مدة الزواج	ك	%
أقل من سنة	1015	50.5
من3-1 سنوات	422	21.0
من 6-4 سنوات	208	10.4
من 9-7 سنوات	145	7.2
من 20-16 سنة	85	4.2
من 25-21 سنة	61	3.0
فأكثر25	73	3.6
المجموع	2009	100.0

جدول رقم (7) توزيع افراد العينة وفقا لمتغير مدة الزواج

يوضح الجدول رقم (7) توزيع أفراد العينة من حيث مدة الزواج، حيث أن أكثر لفراد العينة كانت مدة زواجهم أقل من سنة وبنسبة بلغت (50,5%)، يليهم الذين مدة زواجهم كانت بين 1-3 سنة وبنسبة بلغت (21%)، بينما أفراد العينة الذين مدة زواجهم بين 21-25 سنة هم الأقل بنسبة بلغت (3%).
وهذا يدل على أن أغلب الخلافات الزواجية تكون في سنوات الزواج الأولى حيث ما يزال الزوجين في مرحلة التعارف على طبائع الطرف الآخر وعلى قدرته على تقبله والانسجام والتوافق معه. حيث انه يقل ذهاب الزوجين للمحكمة كلما طالت فترة الزواج.

عدد مرات الزواج	ك	%
هذا أول زواج لي	1701	84.7
الزواج الثاني	271	13.5
تزوجت 3مرات فأكثر	37	1.8
المجموع	2009	100.0

جدول رقم (8) توزيع افراد العينة وفقا لمتغير عدد مرات الزواج

يوضح الجدول رقم (8) توزيع أفراد العينة من حيث عدد مرات الزواج، حيث أن أغلب افراد العينة الذين حضروا للمحاكم هذا أول زواج لهم وبنسبة بلغت (84,7%)، يليهم الذين تزوجوا مرتين وبنسبة بلغت (13,5%)، بينما أفراد العينة الذين تزوجوا 3 مرات فأكثر هم الأقل بنسبة بلغت (1,8%).
وهذا قد يعود الى أن الانسان عندما يكرر الزواج يحاول أن يتلافى الأخطاء التي وقع قيها في الزواج الأول مما يجعله يستمر.

DOI: https://doi.org/10.33193/JALHSS.87.2023.774
ISSN online: 2414 - 3383
ISSN print: 2616- 3810
مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
www.jalhss.com
Volume (87) January 2023
العدد (87) يناير 2023

نوع الطلاق	ك	%
الطلاق الأول (رجعي)	1603	79.8
الطلاق لثاني مرة (بائن بينونة صغرى)	196	9.8
الطلقة الثالثة (بائن بينونة كبرى)	210	10.5
المجموع	2009	100.0

جدول رقم (9) توزيع افراد العينة وفقا لمتغير نوع الطلاق

يوضح الجدول رقم (9) توزيع افراد العينة من حيث نوع الطلاق، حيث أن أغلب أفراد العينة نوع الطلاق لديهم طلاق لمرة واحدة (رجعي) وبنسبة بلغت (79,8%)، يليهم الذين طلقوا الطلقة الثالثة (بائن بينونة كبرى) وبنسبة بلغت (10,5%)، بينما الذين طلقوا لثاني مرة (بائن بينونة صغرى) هم الأقل وبنسبة بلغت (9,8%).
وهذا قد يدل على أن أغلب المطلقين يرغبون في إصلاح ذات البين ولذلك طلقوا لمرة واحدة فقط وأن النصح والتوجيه قد يعيد التوافق بينهم.

جدول رقم (10) توزيع افراد العينة وفقا لمتغير وجود الأبناء

وجود الأبناء	ك	%
يوجد أبناء	661	26.2
لا يوجد أبناء	1859	73.8
المجموع	2009	100.0

يوضح الجدول رقم (10) توزيع افراد العينة من حيث وجود الأبناء للمطلقين، حيث أن أغلب أفراد العينة لا يوجد لديهم أبناء وبنسبة بلغت (73,8%)، بينما المطلقين الذين لديهم أبناء تبلغ نسبتهم (26,2%).
وهذا قد يرجع الى أن أغلب المطلقين من فئة الشباب، كما أن وجود الأبناء قد يمنع الكثير من الأزواج من الطلاق حتى لو كان بينهم مشاكل وذلك حفاظاً على سلامة ابناءهم وعدم رغبتهم في تعريضهم لمشاكل قد تؤثر على حياتهم.

جدول رقم (11) مقارنة افراد العينة وفقا لمتغيري مدة الزواج والجنسية

مدة الزواج		الجنسية				المجموع
		سعودي	%	غير سعودي	%	
		ك		ك		
مدة الزواج	أقل من سنة	966	56.76	49	15.7	1015
	من1-3 سنوات	302	17.74	120	39.1	422

DOI: https://doi.org/10.33193/JALHSS.87.2023.774
ISSN online: 2414 - 3383
ISSN print: 2616- 3810
مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
www.jalhss.com
Volume (87) January 2023
العدد (87) يناير 2023

	من 6-4 سنوات	156	9.17	52	16.9	208
	من 9-7 سنوات	102	6	43	14	145
	من 20-16 سنة	68	4	17	5.5	85
	من 25-21 سنة	50	2.93	11	3.59	61
	فأكثر25	58	3.4	15	4.9	73
المجموع		1702	100	307	100	2009

يوضح الجدول رقم (11) توزيع افراد العينة من حيث مدة الزواج والجنسية، حيث أن السعوديين الذين زواجهم كان لأقل من سنة وقدموا للطلاق يمثلون النسبة الأعلى بنسبة تبلغ (56,76%)، يليهم السعوديين الذين كانت مدة زواجهم من 1-3 وبنسبة بلغت (17,74%)، بينما كانت نسبة السعوديين الذين زواجهم بين 21-25 سنة الأقل وتبلغ (2,93%). أما غير السعوديين فكانت النسبة الأعلى للذين قدموا للمحكمة للطلاق هم الذين مدة زواجهم بين 1-3 سنة وبنسبة بلغت (39,1%)، يليهم الذين كان زواجهم لأقل من سنة وبنسبة تبلغ (15,7%)، بينما كانت نسبة الغير سعوديين والذين مدة زواجهم بين 21-25 سنة هي الأقل وبنسبة تبلغ (3,59%).

من الواضح في هذا الجدول بأن غالبية حالات الطلاق سواء للسعوديين أو غير السعوديين تقع في سنوات الزواج الأولى وهذا ربما يكون لوجود سوء في التوافق بين الأزواج وعدم قدرتهم على تقبل بعضهم البعض.

جدول رقم (12) قضايا الطلاق المنظورة في المحكمة

قضايا الطلاق	ك	%
إثبات طلاق	1300	64.7
دعوى فسخ نكاح	230	11.4
دعوى خلع	102	5.1
دعوى حضانة	123	6.1
دعوى نفقة	119	5.9
دعوى رؤية	13	0.6
أخرى	122	6.1
المجموع	2009	100.0

يوضح الجدول رقم (12) توزيع أفراد العينة من حيث سبب الحضور للمحكمة، حيث أن أغلب أفراد العينة كان سبب حضورهم للمحكمة هو إثبات الطلاق وبنسبة بلغت (64,7%)، يليهم وبفارق كبير دعوى فسخ النكاح وبنسبة بلغت (11,4%)، بينما من ذهب للمحكمة بسبب دعوى رؤية هم الأقل بنسبة بلغت (0,6%).

وقد يكون سبب ارتفاع نسبة اثبات الطلاق مقارنة بباقي القضايا انه عند اثبات الطلاق عادة يتم الاتفاق على الحضانة والنفقة وانه من يعود ويقدم دعوى أخرى هم من يحصل بينهم خلاف على ذلك. وابضا لأنه ربما غالبية العلاقات الزوجية عندما تنتهي تكون بالطلاق وليس بالخلع او فسخ النكاح , كما يعد الطلاق نهاية طبيعية للحياة الزوجية والأكثر اتفاقا مع ثقافة المجتمع خلاف الأنواع الأخرى من الدعاوى المرتبطة بالطلاق.

DOI: https://doi.org/10.33193/JALHSS.87.2023.774
ISSN online: 2414 - 3383
ISSN print: 2616- 3810
مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
www.jalhss.com
Volume (87) January 2023
العدد (87) يناير 2023

جدول رقم (13) مقارنة افراد العينة وفقا لمتغيري مدة الزواج وقضايا الطلاق المنظورة

		قضايا الطلاق المنظورة														المجموع	%
		اثبات طلاق	%	دعوى فسخ نكاح	%	دعوة خلع	%	دعوى حضانة	%	دعوة نفقة	%	دعوة رؤية	%	أخرى	%		
مدة الزواج	أقل من سنة	854	84.1	55	5.42	22	2.17	26	2.56	29	2.86	3	0.3	26	2.56	1015	100
	من 1-3 سنوات	189	44.8	82	3.46	32	7.6	40	9.5	34	8.1	4	0.95	41	9.72	422	100
	من 4-6 سنوات	88	42.3	31	14.9	17	8.17	23	11.06	24	11.54	4	1.92	21	10.1	208	100
	من 7-9 سنوات	58	40	22	15.2	17	11.72	15	10.34	14	9.66	1	0.7	18	12.4	145	100
	من 16-20 سنة	38	44.7	21	24.7	6	7.1	7	8.23	7	8.23	0	0	6	7.1	85	100
	من 21-25 سنة	37	60.7	6	9.84	5	8.2	5	8.2	4	6.6	0	0	4	6.6	61	100
	25 فأكثر	36	49.32	13	17.8	3	4.12	7	9.59	7	9.95	1	1.34	6	8.22	73	100
	المجموع															2009	

يوضح الجدول رقم (13) توزيع افراد العينة من حيث مدة الزواج وسبب حضورهم للمحكمة، فالذين زواجهم اقل من سنة كانت النسبة الأعلى لهم في سبب حضورهم للمحكمة هو إثبات الطلاق وبنسبة بلغت (84,1%)، يليهم من كان زواجه بين 21-25 سنة وحضر لإثبات الطلاق بنسبة بلغت (60,7%)، وكانت النسبة الأقل لمن حضر للمحكمة لإثبات الطلاق للذين زواجهم من 7-9 سنوات وبنسبة تبلغ (40%).

يتضح لنا من هذا الجدول بأن غالبية أفراد العينة كان سبب حضورهم للمحكمة هو إثبات الطلاق وبنسبة تبلغ (64,7%) من مجموع الذين حضروا للمحكمة، وهذا قد يكون مؤشر هام على ضرورة دراسة هذا الموضوع وخطورته على المجتمع. فالذين لم يمضي على زواجهم سنة ومع ذلك قدموا للطلاق ربما هذا يعود لعدم قدرتهم على التوافق مع الأخرين. بينما من كان زواجه لسنين طويلة فربما هذا عائد للانفتاح الحاصل في المجتمع وقبوله للمرأة المطلقة حيث انه لم يعد ينظر لها بنظرة سلبية كما في السابق مما ساعد العديد من الزواجات لطلب الطلاق من ازواجهم.

DOI: https://doi.org/10.33193/JALHSS.87.2023.774
ISSN online: 2414 - 3383
ISSN print: 2616- 3810
مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
www.jalhss.com
Volume (87) January 2023
العدد (87) يناير 2023

جدول رقم (14) العلاقة بين الابعاد الاجتماعية للمطلقين والقضايا المنظورة في المحاكم

الابعاد الاجتماعية	قيمة الارتباط	مستوى المعنوية	الدلالة
المهنة	0.091	0.02	دالة عند 0.01
مدة الزواج	0.079	0.042	دالة عند 0.05
المستوى التعليمي	0.035	0.363	غير دالة
نوع السكن	0.006	0.883	غير دالة

يتضح من الجدول رقم (14) أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.01) بين مهنة المطلقين وأنواع القضايا المنظورة بينهما. كما يتضح أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين مدة الزواج بين المطلقين وأنواع القضايا المنظورة بينهما، بينما لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المستوى التعليمي للمطلقين ونوع السكن وبين القضايا المنظورة في المحاكم.
وقد يرجع ذلك إلى مهنة الزوجين قد تلعب دوراً في زيادة معرفة حقوقهما الزوجية تجاه بعضهما البعض نتيجة التفاعل في نطاق العمل مع غيرهما. كما أن الارتباط بالعمل لأحد الزوجين قد يؤدي إلى عدم قيامه بالواجبات الزوجية مما يسبب المشكلات بين الزوجين. كما أن مدة الزواج من حيث قصرها أو امتدادها تؤثر على أنواع القضايا من حيث مدي وجود أبناء والحقوق المرتبطة بهم من نفقة وحضانة وغيرها.

جدول (15) العلاقة بين بعض الأبعاد الاجتماعية للمطلقين ونوع قضايا الطلاق

	t	Df	Sig.
الجنسية وقضايا الطلاق	.981	2007	.327
صلة القرابة وقضايا الطلاق	2.88	2007	0.774
عمر الزوجة وقضايا الطلاق	1.729	663	0.086
عمر الزوج وقضايا الطلاق	0.107	1341	0.815

يتضح من الجدول رقم (15) أنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نوع قضايا الطلاق وبين جنسية المطلقين وصلة القرابة بينهما وعمر الزوج أو الزوجة. وقد يرجع ذلك إلى أنواع قضايا الطلاق لا تتأثر بالمتغيرات المذكورة.

جدول رقم (16) العلاقة بين أنواع الطلاق وصلة القرابة

أنواع الطلاق وصلة القرابة	t	Df	Sig.
	0.514	2007	0.608

يتضح من الجدول رقم (16) أنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين أنواع الطلاق وبين صلة القرابة بين الزوج والزوجة. وقد يرجع ذلك إلى أن أنواع الطلاق لا تتأثر بمدى وجود صلة قرابة أو عدمه بين الزوجين.

DOI: https://doi.org/10.33193/JALHSS.87.2023.774
ISSN online: 2414 - 3383
ISSN print: 2616- 3810
مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
www.jalhss.com
Volume (87) January 2023
العدد (87) يناير 2023

جدول رقم (17) العلاقة بين نوع قضايا الطلاق المنظورة ونوع الطلاق القائم

نوعية القضايا المنظورة ونوع الطلاق القائم	t	Df	Sig.
	0.409	2007	0.682

يتضح من الجدول رقم (17) أنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نوعية القضايا المنظورة في المحاكم وأنواع الطلاق القائم، وقد يرجع ذلك إلى أن نوع الطلاق سواء كان رجعي أو بائن لا يحد من مطالبة المطلقين بحقوقهما بعد الطلاق دون اعتبار للرجوع للحياة الزوجية أو عدمه.

مناقشة النتائج:

طرحت هذه الدراسة ستة أسئلة رئيسية عن الأبعاد الاجتماعية للمطلقين وعلاقتها بقضايا الطلاق في المجتمع السعودي.

وقد تم تطبيق هذه الدراسة على عينة من الذي قدموا للمحكمة سواء لإثبات الطلاق أو لبعض القضايا المرتبطة بالطلاق، وقد أوضحت نتائج هذه الدراسة ما يلي:

فيما يتعلق بالأبعاد الاجتماعية للمطلقين تبين أن غالبية أفراد العينة والذين ارتادوا المحاكم في وقت جمع البيانات هم سعوديين الجنسية وبنسبة بلغت 84% وتعزى هذه النتيجة الى مكان إجراء الدراسة حيث تمت في المملكة العربية السعودية.

أما من ناحية عمر الزوج فقد اتضح بأن 26,9% من الأزواج يقعون في الفئة العمرية من 26-30 سنة وبنسبة مقاربة الأزواج الذين يقعون في الفئة العمرية 20-25 سنة 26,3%. أما من ناحية عمر الزوجة فقد اتضح بأن اغلب الزوجات يقعون في الفئة العمرية 20-25 سنة وبنسبة بلغت 42,1%، يليهم الزوجات الذين اعمارهم تقع بين 26-30 سنة بنسبة تبلغ 21%. وهذا يوضح بأنه تقريبا أكثر من نصف الأزواج والزوجات الذين كانوا من ضمن العينة مازالوا حديثي الزواج وذلك لصغر سنهم مما يوضح بأن أغلب حالات الطلاق والقضايا اتكون في الأغلب في سنوات الزواج الأولى حيث أن الأزواج يكونوا مندفعين وقليلي الخبرة في التعامل مع المشاكل الزواجية وربما يكون لديهم صعوبة في التوافق مع الزوجات، وباقي النسب توضح بأن الفئات العمرية الأكبر سنا أقل حضورا للمحكمة وهذا دليل على قدرتهم على التعامل مع المشكلات الزواجية وإيجاد الحلول لها لكونهم أرشد في التفكير وأعلى خبرة. وتتفق دراسة العتيبي (2013) ودراسة العبد اللطيف (2009) ودراسة الفيصل (1991) مع هذه النتيجة حيث أن أغلب حالات الطلاق تقع بين الفئات العمرية الصغيرة.

أما من ناحية مكان السكن فقد تبين النسبة الأكبر من أفراد العينة يعيشون في شقة 60,7% وهذه يتوافق مع الجدولين السابقين الذين يوضحان بأن أغلب أفراد العينة من فئة الشباب وفي بداية حياتهم الزوجية حيث أن قدرتهم المالية في الأغلب لا تكون عالية وحجم الأسرة يكون صغير وبالتالي يسكنون في شقق.

كما أوضحت الدراسة بأن لا توجد صلة قرابة بين أغلب الأزواج الذين كانوا من ضمن العينة وبنسبة كبيرة بلغت 72,2% وهذه مؤشر قوي على أن الزواج من الأقارب قد قل كثيرا بعد أن كان سائدا في أوقات سابقة في المجتمع السعودي وذلك بسبب عوامل اجتماعية ووراثية لأن الطلاق بين الأقارب قد يسبب صراعات وحلافات داخل الدائرة القرابية مما قد يكون لها تبعات كبيرة على التماسك داخل الأسرة أو القبيلة، كما أن انتشار الأمراض الوراثية الناتجة عن زواج الأقارب قد يكون عاملا مهما في زيادة الزواج من خارج دائرة الأقارب. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة العتيبي (2013) حيث أكد في دراسته على أن الذين يتزوجون من خارج الأقارب أكثر من الذين يتزوجون من دائرة الأقارب.

أما من ناحية المستوى التعليمي لأفراد العينة، فقد اتضح أفراد العينة مستواهم التعليمي ابتدائي وبنسبة بلغت 37,6%، يليهم من وصل تعليمهم للمرحلة الثانوية بنسبة 35,4%. أي أن ثلثي العينة تعليمهم متوسط، وهذا بدل على أن هناك علاقة عكسية بين المستوى التعليمي والمشكلات الزواجية حيث أنه كلما ارتفع المستوى التعليمي كلما قلت المشكلات

DOI: https://doi.org/10.33193/JALHSS.87.2023.774
ISSN online: 2414 - 3383
ISSN print: 2616- 3810
مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
www.jalhss.com
Volume (87) January 2023
العدد (87) يناير 2023

الزواجية، أي أنه كلما ارتفع المستوى التعليمي للفرد كلما كان لديه القدرة على التعامل مع المشكلات الزواجية بشكل أفضل مما يساهم في التقليل من المشكلات التي تقع بين الزوجين. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة الفيصل (1991) حيث أكد في دراسته عن الطلاق على أن أغلب المطلقين غير متعلمين أو تعليمهم متدني. بينما تختلف هذه النتيجة مع دراسة العتيبي (2013) ودراسة العمري (2009) والذين أكدوا فيها على أن اغلب المطلقين يحملون مؤهلات تعليمية عالية.

أما من ناحية مدة الزواج فقد اتضح بأن نصف الأفراد تقريبا الذين قدموا للمحكمة وكانوا من ضمن العينة مدة زواجهم أقل من سنة بنسبة بلغت 50,5%، يأتي بعدهم من كان مدة زواجهم بين 1-3 سنة وبنسبة بلغت 21%. وهذ يوضح بأنه ثلثي العينة هم من حديثي الزواج ولم تتخطى مدة زواجهم الثلاث سنوات، وهذه مؤشر على أنه كثير من الخلافات الزوجية تقع في سنوات الزواج الأولى ويقابلها قلة خبرة من الزوجين في التعامل مع هذه المشكلات، كما أن الزوجين يكونون في مرحلة التعارف وفي كثير من الأحيان يكون عدم توافق بين الزوجين يظهر في السنوات الأولى من الزواج مما يسبب الكثير من المشكلات الزواجية التي تنتهي بالطلاق. وتتفق دراسة الصغير (2007) ودراسة العتيبي (2013) ودراسة الفيصل (1991) مع هذه النتيجة.

أما عدد مرات الزواج لأفراد العينة، فيتضح من النتائج بأن أغلب أفراد العينة هذا كان الزواج الأول لهم وبنسبة بلغت 84,8%. وهذا يوضح بأن الانسان عندما يتزوج مرة أخرى يحاول أن يتلافى الأخطاء في الزواج الأول ويكون مدرك بشكل أكثر للمشكلات الزواجية ولذا يقل حضور من تزوج أكثر من مرة للمحاكم كما توضح نتائج الدراسة. وتتفق دراسة العتيبي (2013) مع هذه النتيجة.

أما من ناحية نوع الطلاق فأتضح من نتائج الدراسة بأن أغلب أفراد العينة يطلقون طلاقاً رجعياً وبنسبة عالية بلغت 79,8%. وهذا مؤشر مهم في أن غالبية المطلقين لديهم الرغبة في العودة لزوجاتهم وإصلاح ذات البين مما يعزز دور النصيحة والتدخل من المختصين في مساعدتهم على حل مشكلاتهم والعودة لحياتهم الأسرية وزيادة التوافق بينهم.

أما من ناحية وجود أبناء للمطلقين، فقد اتضح بأن غالبية أفراد العينة لا يوجد لديهم أبناء بنسبة تبلغ 73,8%، بينما بلغت نسبة من كان لهم أبناء 26,2%. وهذا يتفق مع الجداول السابقة التي وضحت بأن أغلب أفراد العينة من فئة الشباب حديثي الزواج ولذلك لم يرزقوا بأبناء بعد كما أن وجود الأبناء قد يمنع الأزواج وبحدهم من طلب الطلاق وذلك بسبب قلقهم على أبنائهم وعلى المشكلات التي قد تحصل لهم نتيجة لانفصال الأب والأم. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة العتيبي (2013) والذي كان من نتائجها ان 60,5% من المطلقين ليس لديهم أبناء.

بالمقارنة بين مدة الزواج وعدد مرات الطلاق السابقة توضح لنا نتائج الدراسة بأن النسبة العظمى من أفراد العينة يعتبر هذا الطلاق الأول لهم مها اختلفت مدة الزواج وهذا قد يكون عائداً لمحاولة الأزواج إنجاح زواجهم ومحاولة حل مشكلاتهم خصوصا للذين تزوجوا من فترة طويلة وأيضا قد يكون للدين وبعض العادات والتقاليد دوراً مؤثراً في تأخير الطلاق ومحاولة الأزواج حل مشكلاتهم لما للطلاق من مشكلات كثيرة مؤثرة على المجتمع. ويتفق العتيبي (2013) في دراسته مع هذه النتيجة حيث أن 78,2 من أفراد العينة تزوجوا مرة واحدة فقط.

وبمقارنة مدة الزواج مع الجنسية وضحت النتائج بأن أغلب حالات الطلاق سواء للسعوديين او غير السعوديين تقع في سنوات الزواج الأولى وهذا يتفق مع الجداول السابقة والتي تؤكد بأن اغلب حالات الطلاق تقع في سنوات الزواج الأولى وقد يكون هذا عائداً لوجود سوء في التوافق بين الأزواج وعدم قدرتهم على تقبل بعضهم البعض.

اما بالنسبة للسؤال الثاني عن القضايا المرتبة بالطلاق، فقد أوضحت نتائج الدراسة بأن إثبات الطلاق كان الأعلى نسبة في إجابات أفراد العينة بنسبة عالية بلغت 64,7%، يليها دعوى فسخ النكاح بنسبة 11,4%، ومن ثم تباعاً دعوى حضانة ثم دعوى خلع ثم دعوى نفقة واخيراً دعوى رؤية. وهذا مؤشر مهم على خطورة الطلاق وخطورة القضايا والمشكلات المرتبطة به على المجتمع وتأثيراتها عليه. وقد أكد الفريح (2006) والعمري (2009) والعبداللطيف (2009) في دراساتهم عن الطلاق بأن النفقة والمطالبة فيها هي من ابرز المشكلات المرتبطة بالطلاق.

وبمقارنة مدة الزواج وقضايا الطلاق المنظورة في المحكمة يتضح بأن إثبات الطلاق بتصدر القضايا المنظورة في المحكمة مهما كانت مدة الزواج فالذين لم يمضي على زواجهم سنة ومع ذلك قدموا للطلاق ربما هذا يعود لعدم قدرتهم

DOI: https://doi.org/10.33193/JALHSS.87.2023.774
ISSN online: 2414 - 3383
ISSN print: 2616- 3810
مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
www.jalhss.com
Volume (87) January 2023
العدد (87) يناير 2023

على التوافق مع الأخرين. بينما من كان زواجه لسنين طويلة فربما هذا عائد للانفتاح الحاصل في المجتمع وقبوله للمرأة المطلقة حيث انه لم يعد ينظر لها بنظرة سلبية كما في السابق مما ساعد العديد من الزواجات لطلب الطلاق من ازواجهم، بينما تختلف النسب للقضايا الأخرى المرتبطة بالطلاق باختلاف مدة الزواج.

اما بالنسبة للسؤال الثالث عن مدى وجود علاقة بين الابعاد الاجتماعية للمطلقين والقضايا المنظوره في المحاكم تبين أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مهة المطلقين وأنواع القضايا المنظورة بينهما، كم إنه نوجد علاقة بين مدة الزواج وأنواع القضايا المنظورة بين المطلقين، في حين لا توجد علاقة بين المستوى التعليمي للمطلقين ونوع السكن وبين القضايا المنظورة بينهما في المحاكم.

وفيما يتعلق بالإجابة على السؤال الرابع حول مدى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المطلقين في أنواع قضايا الطلاق ترجع للمتغيرات الديموغرافية (الجنسية صلة القرابة- العمر) اتضح عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين نوع قضايا الطلاق وبين جنسية المطلقين أو صلة القرابة بينهما وعمر الزوج أو الزوجة.

أما بالنسبة للسؤال الخامس المرتبط بمدى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المطلقين في قضايا الطلاق المنظورة في المحكمة ترجع لمتغير صلة القرابة بينهما اتضح أن لاتوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين أنواع الطلاق وبين صلة القرابة بي ن الزوج والزوجة.

وفيما يتعلق بالسؤال السادس بمدى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين نوع الطلاق القائم ونوعية القضايا المنظورة في المحاكم بين المطلقين اتضح أنه لاتوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نوعية القضايا المنظورة في المحاكم وأنواع الطلاق القائم بين الزوجين.

المراجع:

1. ابن عابدين، محمد أمين، رد المحتار على الدر المختار (حاشية ابن عابدين)، دار الفكر، ط2، 2000م، ج3.
2. ابن فارس، أحمد بن فارس، معجم مقاييس اللغة، (تحقيق عبد السَّلام محمد هَارُون)،1979م، دار الفكر، بيروت، ج3.
3. باعباد ، عبد الغني، (2010)، مشكلات الطلاق ، السعودية ، مكتبة دار الهجرة.
4. بركة، نهيل ديب إسماعيل (2003): العلاقة بين طلاق الأبوين وبعض المشكلات النفسية لدى الأطفال، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية.
5. برهوم، محمد عيسى (2009)، مكانة المرأة الاجتماعية والطلاق في الأردن ، مجلة العلوم الإجتماعية ، العدد الأول ، السنة الخامسة ، أبرل ، 2009، عمان.
6. بكيس، فريد، (2013)، ظاهرة الطلاق و أثرها على المرأة - تحليل نفسي اجتماعي –مجلة معارف كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 14، السنة الثامنة ، أكتوبر 2013.
7. بلان، كمال، وبركات، مطاع، ونعيسة، رغداء (2005): الصحة النفسية للطفل، دمشق، منشورات جامعة دمشق.
8. تركيه، بهاء الدين خليل (2004م). علم الاجتماع العائلي، الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق.
9. الثاقب، فهد ثاقب، (2011) أسباب الطلاق في المجتمع الكويتي، مجلة العلوم الإجتماعية، المجلد 24، العدد3، الكويت.
10. جمعية المودة للتنمية الأسرية، 2017، الآثار الاجتماعية للطلاق وسبل علاجها من قبل الدولة من وجهة نظر المختصين، وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، الرياض، المملكة العربية السعودية.
11. حجازي، مصطفى (2000)، الصحة النفسية، المركز الثقافي العربي، ط2، المغرب.
12. حقي، خاشع، (1997)، الطلاق تاريخًا، وتشريعًا وواقعًا، دار ابن حزم، بيروت.
13. الخطيب، سلوى، (2007)، نظرة في علم الاجتماع الأسري، الرياض، مكتبة الشقري.

DOI: https://doi.org/10.33193/JALHSS.87.2023.774
ISSN online: 2414 - 3383
ISSN print: 2616- 3810
مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
www.jalhss.com
Volume (87) January 2023
العدد (87) يناير 2023

14. الدامغ، سامي عبدالعزيز، (2009) الإجراءات المنظمة للطلاق وما يترتب عليه، جمعية مودة الخيرية، المملكة العربية السعودية.
15. درويش وآخرون، (2005)، أثر بعض المتغيرات الاجتماعية في مكانة المرأة المطلقة –دراسة استطلاعية على عينة من المطلقات في مدينة عمان – مجلة دراسات العلوم الإنسانية، السلسلة أ ، الجامعة الأردنية ،عمان ، 2005.
16. دسوقي، راوية محمود (2009): الحرمان الأبوي وعلاقته بكل من التوافق النفسي ومفهوم الذات لدى طلبة الجامعة، مجلة علم النفس، العددان 40-41، القاهرة.
17. الرازي، محمد بن أبي بكر مختار الصحاح، (تحقيق يوسف الشيخ محمد)، ط5، المكتبة العصرية، الدار النموذجية، بيروت، صيدا، 1999م.
18. الرشيدي، بشير، والخليفي، إبراهيم (2009)، سيكولوجية الأسرة والوالدية، ذات السلاسل، ط3، الكويت.
19. الرميح، صالح رميح، 2009م، النظرة الاجتماعية إلى المطلقة، مجلة جامعة الملك سعود، العدد 21، الرياض.
20. سالم، عائدة، 2009، الطلاق، وآثاره الاجتماعية، الطبعة الرابعة، عمان، مكتبة إربد.
21. الشبول، أيمن، (2010)، المتغيرات الاجتماعية والثقافية لظاهرة الطلاق (دراسة انثروبولوجية في بلدة الطرة)، مجلة جامعة دمشق ، المجلد 26، العدد الثالث والرابع.
22. الصغير، صالح محمد، 2007م، التوافق الزواجي في المجتمع السعودي، وزارة الشؤون الاجتماعية، الرياض، المملكة العربية السعودية.
23. الصنيع، صالح بن إبراهيم (2007)، التفكك الأسري الأسباب والحلول المقترحة. سلسلة كتب الأمة (83)، 60- 62، جدة.
24. العبد اللطيف، لطيفة، 2009م، بعض العوامل المؤثرة على حقوق المرأة المطلقة والمهجورة والمتغيب عنها زوجها، جامعة الملك سعود، الرياض.
25. العتيبي، يوسف نهير، 2013م، العوامل الاجتماعية المرتبطة بظاهرة الطلاق بين المتزوجين حديثا، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.
26. العلي، تغريد (2004): أثر الطلاق في التكيف النفسي للمراهقين من أبناء المطلقين، رسالة دكتوراه غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان الأردن.
27. العمري، سلمان محمد، 2009م، ظاهرة الطلاق في المملكة العربية السعودية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.
28. العنزي، محمد عبد الله (1427هـ). الطلاق وأثره في المجتمع، ورقة عمل مقدمة للحلقة العلمية عن الطلاق في المجتمع السعودي، جامعة الملك عبد العزيز، جدة.
29. الغامدي، محمد سعيد (2009). التكيف الاجتماعي والاقتصادي والنفسي للمرأة السعودية المطلقة في محافظة جدة. مجلة جامعة أم القرى للعلوم الاجتماعية- السعودية، مج 1، ع 2.
30. الفريح، آمال عبد الله، 2006م، التكيف الشخصي والاجتماعي والأسري والاقتصادي للمرأة السعودية المطلقة، جامعة الملك سعود، الرياض.
31. الفيصل، عبد الله عبد الرحمن، 1991م، عض خصائص المطلقين الاجتماعية في احدى محاكم الطلاق في المملكة العربية السعودية، مجلة جامعة الملك سعود المجلد الثالث، الرياض.
32. كسال، مسعودة(2010)، مشكلة الطلاق في المجمع الجزائري ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر.
33. متولي، أميرة شعبان نبيه (2008): الضغوط النفسية لأبناء الأمهات طالبات الطلاق دراسة سيكومترية- إكلينيكية، رسالة ماجستير غير منشورة جامعة الزقازيق، القاهرة.

DOI: https://doi.org/10.33193/JALHSS.87.2023.774
ISSN online: 2414 - 3383
ISSN print: 2616- 3810
مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
www.jalhss.com
Volume (87) January 2023
العدد (87) يناير 2023

34. مرسي، كمال إبراهيم (2007): العلاقة الزوجية والصحة النفسية في الإسلام وعلم النفس، ط5، دار القلم للنشر والتوزيع، الكويت.
35. الهبيدة، جابر (2005). طلاق الوالدين وبعض المشكلات لدى الطلبة المراهقين في الكويت. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان، الأردن.
36. التقرير البياني الشهري لوزارة العدل في جمادى الآخرة 2020م.
37. وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية (1434ه)، الموسوعة الفقهية (الطبعة الخامسة)، الكويت: دار الصفوة، جزء 29.
38. وزارة الشؤون الاجتماعية، قسم الإحصاء.
39. وزارة العدل، إدارة الإحصاء، الكتاب الإحصائي الخامس والثلاثون، والسادس والثلاثون.
40. وزارة العدل، الإدارة العامة للإحصاء والدراسات، الكتاب السنوي الإحصائي (2017).
41. وزارة العدل، الإدارة العامة للإحصاء والدراسات، الكتاب السنوي الإحصائي (2019).